

برنامج التحول
الرقمي الوطني

المرحلة الثانية (2026 - 2030)

”

وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات. ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل **الاقتصاد الرقمي أولوية ورافداً للاقتصاد الوطني.**

“

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعا

30 ربيع الآخر 1445 هـ
14 نوفمبر 2023 م

رسالة القيادة والالتزام الوطني

نعيش اليوم عصرا يعيد فيه التحول الرقمي تشكيل عمل الحكومات وخدماتها واقتصاداتها، ولم يعد هذا التحول خيارا تقنيا، بل نهجا وطنيا لبناء حكومة أكثر كفاءة وتكامل وثقة، واقتصاد أكثر تنافسية واستدامة. ومن هذا المنطلق، نواصل قيادة مسيرة التحول الرقمي في سلطنة عمان، انسجاما مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - التي أكدت أهمية الاقتصاد الرقمي رافدا للاقتصاد الوطني، وضرورة تسريع تطوير التقنيات المتقدمة وتوطينها. وقد أرسيت المرحلة الأولى من برنامج التحول الرقمي الوطني قاعدة راسخة للانتقال نحو مرحلة أكثر تكاملا وأثرا، من خلال رفع مستوى النضج الرقمي للمؤسسات الحكومية، وتبسيط ورقمنة الخدمات، وتعزيز تكامل المنصات الرقمية، وبناء وتنمية القدرات الوطنية. وانعكست هذه الجهود على تقدم سلطنة عمان في المؤشرات الدولية، وصولا إلى المرتبة 41 عالميا في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لعام 2024، إلى جانب تحقيق مستويات متقدمة في رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية الحكومية.

وانطلاقا من هذه القاعدة، تمثل المرحلة الثانية نقلة نوعية تنتقل بالبرنامج من التمكين والتأسيس الرقمي الحكومي إلى التكامل الوطني الشامل، ليمتد أثر التحول الرقمي إلى القطاعات الاقتصادية والمحافظات. ونطمح من خلالها إلى بناء حكومة رقمية مترابطة ومتمحورة حول المواطن، تقودها البيانات وتوظف الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار واستشراف الاحتياجات المستقبلية، بالتوازي مع تمكين القطاعات الاقتصادية من توظيف التقنيات الرقمية ورفع كفاءتها وإنتاجيتها، بما يعظم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول الرقمي.

وخلال المرحلة الثانية (2026-2030)، سنعمل، بالشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وشركائنا المحليين والدوليين، على توحيد الجهود وتكامل المسؤوليات، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتحويل الطموحات إلى نتائج قابلة للقياس وأثر ملموس ومستدام. ونتطلع في هذا البرنامج إلى بناء حكومة رقمية مترابطة ومرنة وموثوقة، تستشرف المستقبل وتستعد لمتطلباته، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ويعزز تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.



معالي المهندس/ سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

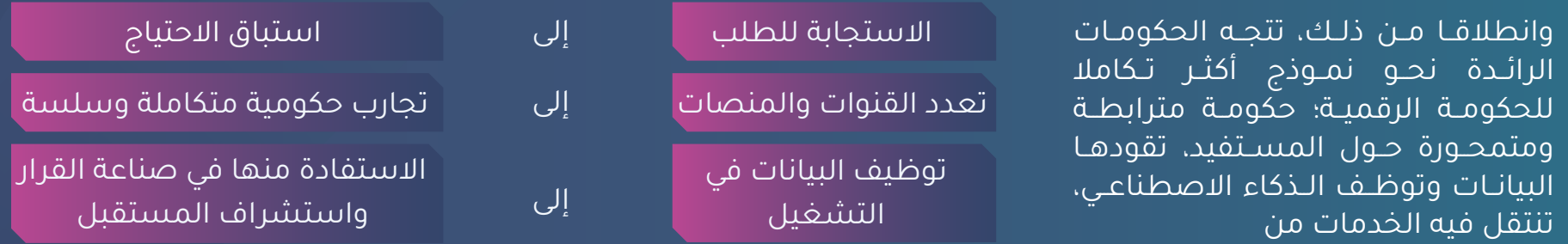
الفهرس

1	المقدمة
4	الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج
8	رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى
11	خارطة طريق المرحلة الثانية
21	مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي
24	نافذة الاستثمار والشراكة

01

المقدمة

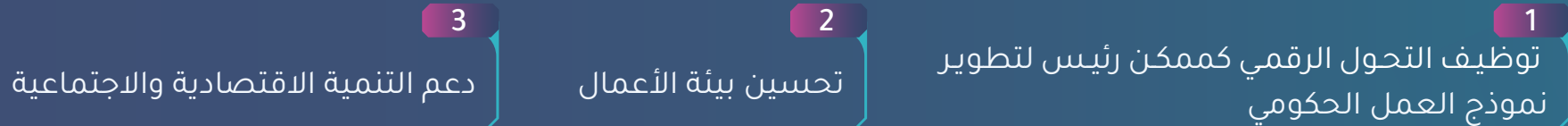
يشهد العالم تحولا متسارعا تتعاظم فيه قيمة البيانات والذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي، بما يعيد تشكيل أدوار الحكومات ونماذج عملها وعلاقتها بالمواطن والاقتصاد والمجتمع. وفي ظل هذا التحول، لم تعد الرقمنة غاية في حد ذاتها، ولم يعد النجاح يقاس بعدد الخدمات والأنظمة الرقمية فحسب، بل بقدرة الحكومات على إعادة تصميم تجربة المستفيد، وتكامل خدماتها وبياناتها، وتوظيف التقنية لرفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد.



ويواكب هذا التحول توجه أوسع نحو تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات الرقمية، بحيث تمتد قيمة التحول الرقمي إلى القطاعات الأساسية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

مشهد التحول الرقمي في سلطنة عمان

حققت سلطنة عمان تقدما ملحوظا على المستويين الإقليمي والدولي في مؤشرات تنمية الحكومة الرقمية وتقنية المعلومات والاتصالات، بما يعكس ارتفاع جاهزيتها الرقمية وقدرتها على



ويعكس هذا التقدم فاعلية الجهود الحكومية المتواصلة ومتانة الإطار المؤسسي الداعم للتحول الرقمي، الذي تجاوز رقمنة الخدمات إلى تطوير أساليب تقديمها، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز تكامل المؤسسات والبيانات، وتحسين تجربة المستفيد.

مشهد التحول الرقمي في سلطنة عمان

أسهم برنامج التحول الرقمي الوطني في رفع الجاهزية الرقمية للمؤسسات الحكومية، وبناء إمكانات رقمية مشتركة، وترسيخ أسس أكثر تكاملا للعمل الحكومي، بما وفر قاعدة قوية لتطوير خدمات رقمية أكثر تقدما وسهولة وترابطا. وشمل ذلك تطوير البنية الأساسية والمنصات الوطنية والهوية والتصديق الرقمي، إلى جانب بناء وتنمية القدرات الوطنية في مجالات التحول الرقمي. كما تسارع التكامل بين الجهات الحكومية وتعزز تبادل البيانات والاستفادة منها، بما يدعم ترابط منظومة الحكومة الرقمية وصنع القرار المبني على البيانات. وامتد هذا التطور إلى تبسيط الإجراءات وتطوير أساليب تقديم الخدمات، بما يرفع كفاءة الأداء والخدمات الحكومية، ويحسن تجربة المستفيد ويعزز قدرة الجهات الحكومية على الاستجابة لاحتياجاته.

وتؤسس هذه المكتسبات لمرحلة جديدة من الأثر الوطني الشامل خلال (2026-2030)، تنتقل فيها سلطنة عمان إلى نموذج أكثر تكاملا وترابطا للحكومة الرقمية، متمحور حول المستفيد، تقوده البيانات ويوظف الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار واستشراف الاحتياجات المستقبلية. ويمتد طموح المرحلة إلى

- 1 تمكين القطاعات الأساسية والمحافظات من الاستفادة من الفرص الرقمية
- 2 توجيه الممكّنات والاستثمارات نحو الأولويات ذات الأثر
- 3 تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ودعم الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة

ويستهدف هذا التوجه تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام، يسهم في رفع الإنتاجية والتنافسية، وتحسين جودة الحياة وبيئة الأعمال، وتعزيز جاهزية سلطنة عمان للمستقبل، بما يدعم تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.



02

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

الطموح الجديد للتحويل الرقمي الوطني

يتمثل طموح برنامج التحويل الرقمي الوطني خلال (2026-2030) في بناء مجتمع رقمي ممكن يعزز جودة الحياة، وحكومة رقمية استباقية متكاملة و متمحورة حول المستفيد، تقودها البيانات ويعززها الابتكار. ويتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات رقمية موحدة ومتكاملة تستند إلى أحداث الحياة، وتعزيز التكامل المؤسسي والتشغيل البيئي وتبادل البيانات بكفاءة، وبناء منظومة بيانات متكاملة تدعم الابتكار وصنع القرار. كما يستهدف البرنامج تطوير حلول رقمية مشتركة ترفع الكفاءة وتخدم المصالح المشتركة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، وترسيخ بنية أساسية رقمية آمنة ومستدامة تعزز السيادة الرقمية، إلى جانب تمكين كفاءات حكومية رقمية قادرة على قيادة الابتكار وصناعة المستقبل. ويمتد أثر هذا التحويل إلى تمكين القطاعات الاقتصادية والمجتمع، ورفع الإنتاجية والتنافسية، وصولاً إلى تعزيز الريادة الرقمية ومكانة سلطنة عمان عالمياً، بما يسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

الرؤية

حكومة رقمية متكاملة وموثوقة تمكن الأفراد وتعزز الابتكار وتنمي الاقتصاد الرقمي المستدام.

الرسالة

قيادة التحويل الرقمي بالحكومة والابتكار وتنمية الكفاءات وتعزيز التكامل بين القطاعات لتحقيق مجتمع رقمي متقدم واقتصاد مستدام.

أبرز الأهداف

1

الارتقاء بتجربة المستفيد وتحسين مشاركته وثقته في الخدمات الحكومية الرقمية.

2

تعزيز القيادة الرقمية وترسيخ الحوكمة الفاعلة لدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

3

تمكين القطاعات الاقتصادية من توظيف التقنيات المتقدمة وتعزيز النمو الاقتصادي.

4

تبني الابتكار الرقمي كمنهج مؤسسي مستدام لتطوير الأداء وتجويد الخدمات الحكومية.

5

ترسيخ المكانة العالمية للاقتصاد الرقمي العماني كرافد رئيس للنمو المستدام.

أهم المبادئ التوجيهية للبرنامج

الإنسان أولاً

تصميم خدمات تتمحور حول المستفيد.

البيانات أساس القرار

توظيف البيانات لدعم اتخاذ القرار.

الرقمية أولاً

جعل القنوات الرقمية الخيار الأساسي لتقديم الخدمات.

التكامل الرقمي

تمكين التشغيل البيئي وتبادل البيانات بين الجهات.

الحلول المشتركة أولاً

إعادة استخدام المنصات والخدمات المشتركة قبل بناء حلول جديدة.

السيادة الرقمية

بناء أنظمة رقمية آمنة ومرنة ومستدامة من الأمن والخصوصية.

الانفتاح الرقمي

اعتماد المعايير المفتوحة وواجهات التكامل ومشاركة البيانات عند الحاجة.

مرة واحدة فقط

عدم طلب بيانات المستفيد إلا مرة واحدة فقط.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

يمثل برنامج التحول الرقمي الوطني امتدادا تنفيذيا للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ويترجم رؤيته ورسالته إلى مسارات عملية تربط الحكومة الرقمية بالمجتمع والقطاعات الاقتصادية. ويتسق البرنامج مع رؤيته في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني، يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصا نوعية ومستدامة للمجتمع، من خلال تطوير حكومة رقمية متكاملة وموثوقة، ورفع كفاءة الخدمات والعمليات وتعزيز التكامل بين الجهات. كما يترجم رسالته في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني تقنيات رقمية متقدمة عبر مشاريع وطنية ذكية ومتكاملة، بما يوسع أثر التحول الرقمي على المستوى الوطني.

وينعكس هذا الامتداد في إسهام البرنامج في المحاور الثلاثة للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

كما يدعم محور القطاعات والأعمال الرقمية من خلال توسيع التحول الرقمي إلى القطاعات الاقتصادية والمحافظات، وتطوير الحلول الرقمية وتعزيز الابتكار والشراكة مع القطاع الخاص

ويمتد أثره إلى محور المجتمع الرقمي عبر تحسين الوصول إلى الخدمات وتعزيز المشاركة والشمول الرقمي وتنمية القدرات

مع ارتباطه بصورة أكبر بمحور الحكومة الرقمية من خلال تطوير خدمات أكثر تكاملا وتمحورا حول المستفيد، وتعزيز تكامل المنصات والبيانات، ودعم التحول نحو حكومة أكثر رشاقة واستباقية تستند إلى البيانات

وبذلك، يربط البرنامج بين المحاور الثلاثة ضمن مسار يمتد من تطوير الحكومة الرقمية إلى تمكين التحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع.

وعلى مستوى المرتكزات، يدعم البرنامج البنية الأساسية الرقمية المتطورة والأمن من خلال المنصات والخدمات المشتركة وما تتطلبه من ربط وتشغيل وتكامل، ويسهم في تطوير السياسات والحكومة الرقمية عبر الأطر المرجعية وأدوات إدارة التحول. كما ينمي المواهب والمهارات الرقمية من خلال بناء القدرات وتمكين الكفاءات والقيادات الوطنية، ويعزز الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية عبر تطوير الحلول الرقمية وإتاحة المجال أمام الشركات الوطنية للمشاركة في منظومة التحول. وبهذا، يجمع البرنامج بين الممكنات المؤسسية والتقنية والبشرية والابتكارية اللازمة لاستدامة التحول وتوسيع أثره خلال المرحلة الثانية (2026-2030).

ويتكامل برنامج التحول الرقمي الوطني مع البرامج التنفيذية الأخرى للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ضمن علاقة متبادلة تجعله مستفيدا وممكنا في الوقت نفسه. فهو يستفيد من الممكنات التي توفرها البنى الأساسية الرقمية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في مجالات الربط والتشغيل والخدمات الذكية والثقة الرقمية. إلى جانب تكامله مع بقية البرامج في المدفوعات والبيانات والتطبيقات والحلول الرقمية. وفي المقابل، يوفر حالات الاستخدام ومسارات التطبيق التي تساعد على انتقال هذه الممكنات إلى الاستخدام الفعلي عبر الحكومة والقطاعات والمجتمع. وبهذه العلاقة، يشكل البرنامج حلقة وصل بين الممكنات الرقمية المشتركة وتطبيقاتها، بما يعزز تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي بصورة متكاملة.

الارتباط برؤية عمان 2040 وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

يمثل برنامج التحول الرقمي الوطني أداة تنفيذية تسهم في ترجمة توجهات رؤية عمان 2040 إلى مبادرات ومشاريع رقمية، من خلال توظيف التحول الرقمي في تطوير الأداء الحكومي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتركز مساهمته بصورة مباشرة في ثلاثة من محاور الرؤية، هي الحوكمة والأداء المؤسسي، والاقتصاد والتنمية، والإنسان والمجتمع، مع بروز الارتباط الأقوى بمحور الحوكمة والأداء المؤسسي. ويعكس ذلك طبيعة البرنامج بوصفه مسارا يتجاوز رقمنة الخدمات إلى بناء حكومة رقمية أكثر تكاملا وكفاءة، وتمكين التحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع.

محور الإنسان والمجتمع

يدعم البرنامج تطوير خدمات رقمية تتمحور حول المستفيد، وتحسين الوصول إليها، وتعزيز الشمول والمواطنة والمشاركة الرقمية، بما يمكن أفراد المجتمع من الاستفادة والمشاركة بصورة أوسع في البيئة الرقمية.



محور الاقتصاد والتنمية

ويمتد أثر البرنامج إلى محور الاقتصاد والتنمية من خلال توسيع التحول الرقمي إلى القطاعات الاقتصادية، وتطوير الحلول الرقمية بما يدعم الكفاءة والإنتاجية، وبناء القدرات والقيادات الرقمية اللازمة لقيادة التحول. كما تسهم مراكز التحول الرقمي بالمحافظات في توسيع نطاق التحول محليا وربطه باحتياجات المحافظات وخصائصها.



محور الحوكمة والأداء المؤسسي

يسهم البرنامج في تطوير الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التكامل والتشغيل البيني بين المنصات والأنظمة وتبادل البيانات، وترسيخ الحوكمة الرقمية. كما يدعم رفع النضج والإجادة الرقمية واتخاذ القرار المبني على البيانات، بما يعزز قدرة الجهاز الإداري على التخطيط والمتابعة والقياس، ويرفع جودة الخدمات وكفاءة إدارة الموارد والمشاريع، ويدعم الشفافية والثقة المؤسسية.



وبتكامل هذا الارتباط طويل المدى مع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، بوصفها الإطار التنفيذي الوطني قصير المدى لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 خلال السنوات الخمس، والمتزامنة مع المرحلة الثانية من برنامج التحول الرقمي الوطني. وقد تم دمج جميع مبادرات البرنامج ومشاريعه ضمن الخطة، بما ينقلها من المواءمة الاستراتيجية إلى مسار التنفيذ الوطني، ويربطها بالأولويات والمستهدفات الاقتصادية والتنموية. ويعزز التنسيق بين الجهات والسياسات والبرامج ذات الصلة. وبذلك، يشكل برنامج التحول الرقمي الوطني حلقة وصل تنفيذية بين رؤية عمان 2040، وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، والمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي. محولا التوجهات الاستراتيجية إلى مبادرات ومشاريع تدعم تطوير الأداء الحكومي والتحول الرقمي للقطاعات والمحافظات وتمكين المجتمع.

03

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

يمثل برنامج التحول الرقمي الوطني العمود الفقري لتحسين بيئة الأعمال ورفع الإنتاجية الاقتصادية ضمن منظومة التحول الوطني، ويؤدي دوراً محورياً في تمكين بقية برامج الاقتصاد الرقمي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تطور البرنامج من كونه برنامجاً للتحول الرقمي الحكومي إلى برنامج وطني شامل للتحول الرقمي، يركز على إرساء أسس حكومة رقمية متقدمة قائمة على التكامل والحوكمة، تعمل منصة تمكينية تدعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتساهم في ترسيخ مبادئ التحول الرقمي وتعزيز أسلوب الحياة الرقمية في المجتمع العماني. وتشرف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة بالمديرية العامة للتحول الرقمي وتمكين القطاعات، على تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة، بما يضمن التكامل في التنفيذ وتعظيم الأثر الوطني للتحول الرقمي.

وأسهم البرنامج في مرحلته الأولى في إحداث تحول ملموس في أداء الحكومة الرقمية، من خلال

- 1 رفع مستوى نضج المؤسسات الحكومية
- 2 تعزيز تكامل البيانات والخدمات
- 3 توحيد المنصات الرقمية
- 4 تحسين تجربة المستفيدين عبر خدمات رقمية مترابطة

إلى جانب بناء قدرات الكفاءات الحكومية. وشملت هذه المرحلة الانتقال من نموذج الخدمات الرقمية التقليدية إلى مفهوم الخدمات الاستباقية القائمة على البيانات، ضمن بيئة رقمية موحدة تعزز مبدأ الحكومة الواحدة، وتوفر تجربة سلسلة متكاملة للمواطنين والمستثمرين.

أبرز منجزات المرحلة الأولى (2021-2025)

الأداء المؤسسي

85%

متوسط الأداء في تنفيذ متطلبات التحول الرقمي الحكومي

المشاركة المجتمعية

120

مشاورات مجتمعية رقمية نفذت لتعزيز نهج المشاركة الرقمية في القطاع الحكومي

المنصات والتطبيقات الوطنية



إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الحكومية الرقمية وتطبيقها



تدشين المنصة الوطنية تجاوب لاستقبال المقترحات والشكاوى والبلاغات

217

منظومات وبوابات وتطبيقات رقمية حكومية لخدمات المستفيد الخارجي

الخدمات والمعاملات الرقمية

29.4+ مليون

معاملات حكومية منجزة رقميا

الخدمات والمعاملات الرقمية

98%

نسبة المؤسسات التي تحصل رسوم الخدمات عبر بوابة الدفع الإلكتروني

تكامل البيانات

2.26 مليار

سجلات بيانات متبادلة عبر المنصة الوطنية للتكامل الإلكتروني

بناء القدرات



إطلاق برنامج ارتقاء لتمكين الكفاءات الوطنية في التحول الرقمي الحكومي

تجربة المستفيد

78%

نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية الحكومية

14

رحلات متكاملة لخدمات أحداث الحياة تم تطويرها

الهوية والتصديق الإلكتروني

202.9+ مليون

طلبات تصديق الهوية المنفذة عبر أنظمة التصديق الإلكتروني المختلفة



إطلاق تطبيق ثقة لتوفير هوية رقمية آمنة للتفاعل مع الخدمات الإلكترونية الحكومية

الحضور الدولي

41 عالميا

الترتيب في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لعام 2024

تبسيط الإجراءات

3166

خدمات حكومية تم تبسيط إجراءاتها

وتبرز القيمة الوطنية لهذه المنجزات في أثرها المباشر على الحكومة والمجتمع؛ فعلى المستوى الحكومي، أسهمت في رفع كفاءة الأداء، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التكامل وتبادل البيانات بين المؤسسات، ورفع الجاهزية الرقمية واستمرارية الخدمات، بما أسس لنموذج حكومي أكثر ترابطا وكفاءة وقدرة على الاستجابة. وعلى مستوى المجتمع، انعكس هذا التطور في تسهيل الوصول إلى الخدمات، وتحسين تجربة المستفيد، وتقليل الوقت والجهد، وتعزيز المشاركة والثقة في التعاملات الرقمية. وبذلك، تجاوز أثر المرحلة الأولى تطوير الأنظمة والخدمات إلى بناء قاعدة رقمية وطنية أكثر تكاملا، تمهد للانتقال خلال المرحلة الثانية نحو حكومة استباقية ومتكاملة محورها المستفيد، وتوسيع أثر التحول الرقمي ليشمل جودة الحياة والقطاعات الاقتصادية والمجتمع.

04

خارطة طريق المرحلة الثانية

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

تنطلق رحلة برنامج التحول الرقمي الوطني خلال (2026-2030) على أساس الممكنات والمنجزات المتحققة خلال الفترة السابقة، لتركز على تعظيم الاستفادة منها وتوسيع أثرها على المستوى الوطني. ويتسق هذا التوجه مع المرحلة الثانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، من خلال توسيع نطاق التحول الرقمي ليشمل القطاعات الاقتصادية والمحافظات والمجتمع، وربط الاستثمار الرقمي بصورة أوثق بالأولويات الوطنية والأثر الاقتصادي والاجتماعي المستهدف.

وتتميز المرحلة (2026-2030) بتغيير نموذج تقديم الخدمات الحكومية: من تطوير الخدمات بصورة منفردة إلى إعادة تصميم الخدمات المشتركة من البداية إلى النهاية وفق أحداث الحياة وتجربة المستفيد، مع توظيف الذكاء الاصطناعي والأتمتة في تقديم خدمات أكثر استباقية وسرعة ودقة. كما تعزز الاستفادة من البيانات والتحليلات المتقدمة في التخطيط وصنع القرار، وتوسع قنوات المشاركة والتغذية الراجعة لقياس تجربة المستفيد وتوجيه التحسين المستمر. وبالتوازي، تعمل المرحلة على تسريع التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال وتعظيم القيمة المتحققة من الاستثمار الرقمي.

كما تتبنى المرحلة نمودجا أكثر تكاملا في التنفيذ، يجمع بين تطوير الحوكمة والأطر التنظيمية، وتنمية القيادات والكفاءات الرقمية، وترسيخ الابتكار والتجريب المؤسسي، وتعزيز الأمن والثقة والسيادة الرقمية. ويتوسع دور القطاع الخاص من مزود للحلول إلى شريك في تصميم وتنفيذ التحول، مع تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التقنية الناشئة والمحتوى المحلي، بما يدعم نمو المنظومة الرقمية الوطنية واستدامتها.

وتتمثل إحدى أبرز مميزات المرحلة في إدارة المبادرات الاثنى عشرة كمحفظة تحول وطنية مترابطة، تتكامل فيها المبادرات والممكنات لتحقيق نتائج مشتركة بدل تنفيذها كمشروعات مستقلة. ويتيح هذا النهج توسيع نطاق التجارب الناجحة، ورفع كفاءة الإنفاق والاستفادة من الموارد والأصول الرقمية المشتركة، وقياس الأثر بصورة أكثر تكاملا، بما يحول التركيز من تنفيذ المبادرات إلى تحقيق النتائج والأثر الوطني المستدام، ويعزز تنافسية سلطنة عمان وجاذبيتها في الاقتصاد الرقمي.

المبادرات الرئيسية

تتجسد توجهات المرحلة الثانية (2026-2030) في أربعة مسارات تنفيذية مترابطة، جرى تحديدها استناداً إلى مخرجات مشاورات أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تضم 12 مبادرة رئيسية تنبثق عنها 43 مبادرة فرعية وتستهدف 59 جهة حكومية. وتعمل هذه المسارات بوصفها منظومة واحدة تربط تحسين تجربة المستفيد وتطوير الحكومة الرقمية ببناء القدرات والحكومة والابتكار والتنافسية، مع توسيع نطاق التحول إلى القطاعات الاقتصادية والمحافظات. وبذلك، تنتقل محفظة المبادرات بالبرنامج من بناء الممكّنات إلى توظيفها وتوسيعها وتحويلها إلى خدمات وحلول وقدرات مؤسسية قابلة للاستدامة.

المسار الأول: التجربة الرقمية

يركز هذا المسار على تطوير خدمات حكومية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام تتمحور حول احتياجات المستفيد؛ من خلال تبسيط الإجراءات، وتصميم الخدمات بناء على أحداث الحياة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة المستخدم وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

1- منجم لتبسيط الإجراءات ورحلات الحياة

تهدف المبادرة إلى استكمال تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية وإعادة هندسة عملياتها، خصوصاً الخدمات المشتركة بين الجهات، من خلال تصميم رحلات أحداث الحياة بصورة متكاملة من البداية إلى النهاية. ويساعد هذا النهج على تحديد نقاط التداخل والتكرار والتأخير وإعادة تصميم الخدمات الأكثر استخداماً، بما يقلل التعقيد ويحسن التكامل بين الجهات ويرفع كفاءة تقديم الخدمة. وتشمل المبادرة:

- **تطوير الرحلات الحكومية الرقمية:** إطلاق حزم جديدة من رحلات أحداث الحياة ذات الأولوية، وتبسيط الإجراءات وإعادة تصميم الخدمات الأكثر استخداماً.

المسار الأول: التجربة الرقمية

2- تطوير خدمات حكومية رقمية لتحسين تجربة المستفيد

تهدف المبادرة إلى تطوير منظومة خدمات حكومية رقمية متكاملة ومتمحورة حول المستفيد، من خلال تسريع رقمنة الخدمات ذات الأولوية وتقديم خدمات استباقية عبر قنوات موحدة وفق مفهوم "صفر زيارة". كما تجمع بين تحسين جودة الخدمات وسهولة الوصول، وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتعزيز الشمول والمواطنة والمشاركة الرقمية، إلى جانب دعم العمل الحكومي المرن. وتشمل المبادرة:

- **تسريع رقمنة الخدمات الحكومية:** تحويل الخدمات التقليدية ذات الأولوية إلى خدمات رقمية متكاملة واستباقية، والاستفادة من مخرجات مختبرات "منجم".
- **صفر زيارة للخدمات الحكومية:** تطوير خدمات يمكن إنجازها رقمياً بالكامل وتعزيز نضجها وتبادل البيانات المرتبط بها.
- **الشمول والمواطنة الرقمية:** تعزيز الوعي والاستخدام الآمن للخدمات الرقمية وتكافؤ فرص الوصول إليها.
- **المشاركة الرقمية الوطنية:** تمكين المستفيد من المشاركة في تطوير الخدمات ودعم صناعة القرار الحكومي.
- **العمل الحكومي المرن:** تمكين الوصول الآمن إلى الأنظمة ودعم أدوات التعاون والإنتاجية والعمل عن بعد.

3- استدامة البوابة الموحدة للخدمات الحكومية

تهدف المبادرة إلى ترسيخ البوابة الموحدة للخدمات الحكومية بوصفها المنفذ الرقمي الحكومي الموحد الذي يحقق نهج الحكومة الواحدة، من خلال توسيع الخدمات ذات الأولوية وتوحيد تجربة المستخدم وتطبيق رحلات أحداث الحياة. كما تطور قدرات التفاعل الذكي مع المستفيد، وتوفر قنوات مركزية آمنة للإشعارات والوثائق، وتدعم البيئة المشتركة للتكامل والتشغيل والخدمات الحكومية. وتشمل المبادرة:

- **الوكيل الرقمي الحكومي:** توظيف الذكاء الاصطناعي لتوفير مساعد ذكي يدعم إنجاز الخدمات والتفاعل متعدد الوسائط.
- **تطوير البوابة الموحدة للخدمات الحكومية:** استكمال نقل الخدمات ذات الأولوية وتعزيز التكامل بين الجهات وتوحيد تجربة المستخدم.
- **الصندوق الرقمي الحكومي الموحد:** توفير قناة مركزية آمنة للإشعارات والرسائل والوثائق الحكومية.
- **البنية الرقمية الحكومية الموحدة:** تطوير إطار موحد للتكامل ومنصة تشغيلية مركزية للقدرات التقنية والخدمات المشتركة.

المسار الأول: التجربة الرقمية

4- تكامل وتوحيد المنصات الحكومية الرقمية

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة رقمية حكومية متكاملة توحّد المنصات والأنظمة والخدمات ضمن بيئة مشتركة تدعم مفهوم الحكومة الواحدة وتبادل البيانات والخدمات بكفاءة وأمان. وتشمل تطوير الأنظمة الحكومية المشتركة والحلول الرقمية القطاعية، وحوكمة المنصات واعتمادها، وتعزيز المنصة الوطنية للتكامل الرقمي الحكومي، وتطوير بيئة موحدة للخدمات الداخلية. وتشمل المبادرة:

- **تطوير الأنظمة الحكومية المشتركة:** تحديث أنظمة إدارة الموارد المؤسسية ورفع الكفاءة التشغيلية وتقليل الازدواجية.
- **الحلول الرقمية القطاعية:** تطوير حلول وأنظمة رقمية وطنية للقطاعات الحيوية، مع أولوية للتعليم والقضاء والنقل والسياحة والقطاع البلدي والثروة السمكية والزراعية والمياه والتجارة والاستثمار والضرائب والصحة.
- **حوكمة المنصات الحكومية الرقمية:** تطوير إطار وسجل ومنهجية موحدة لحوكمة المنصات واعتمادها وتقييمها.
- **تطوير المنصة الوطنية للتكامل الرقمي الحكومي:** تسريع تبادل البيانات وتوحيد معايير التكامل والواجهات البرمجية.
- **البوابة الداخلية الحكومية الموحدة:** توفير منصة موحدة لموظفي القطاع الحكومي للدخول والوصول إلى الأنظمة والخدمات الداخلية.

5- الحكومة التنبؤية

تهدف المبادرة إلى تمكين الانتقال نحو حكومة تنبؤية تقودها البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال بناء منظومة مترابطة للبيانات والتحليلات المتقدمة تدعم التخطيط واتخاذ القرار الاستباقي. وتجمع بين النماذج الرقمية الوطنية، وإدارة البيانات والتحليلات الحكومية، وفهم سلوك المستفيدين، وإتاحة البيانات المفتوحة وإعادة استخدامها. وتشمل المبادرة:

- **التوأم الرقمي الوطني:** تطوير منصة ونماذج رقمية تدعم عرض البيانات والمشاريع والتخطيط الذكي.
- **النسيج الوطني للبيانات والتحليلات الذكية:** توفير بيئة موحدة لإدارة البيانات والتحليلات التنبؤية ودعم صنع القرار.
- **الذكاء السلوكي الحكومي:** تحليل أنماط استخدام المستفيدين لدعم التنبؤات الذكية وتخصيص الخدمات.
- **تطوير المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة:** تحسين جودة البيانات المفتوحة وأدوات البحث والتحليل وإعادة الاستخدام.

المسار الثاني: القيادة الرقمية

يركز هذا المسار على تعزيز القدرات المؤسسية والقيادية للتحويل الرقمي عبر تطوير الكفاءات الوطنية، وترسيخ الحوكمة الرقمية، وتمكين اتخاذ القرار المبني على البيانات؛ بما يسهم في تسريع التحويل الرقمي في المؤسسات الحكومية والقطاعات الاقتصادية.

6- بناء القدرات وتمكين الكفاءات في التحويل الرقمي

تهدف المبادرة إلى بناء قاعدة وطنية مستدامة من الكفاءات والقيادات القادرة على قيادة التحويل الرقمي، من خلال تطوير إطار موحد للكفاءات والمسارات المهنية والقيادية والتخصصية وتنفيذ برامج عملية لبناء الخبرات. كما تدعم توحيد أدوار القيادات الرقمية واستدامة المعرفة عبر منصات ومجتمعات مهنية، وتعزيز الشراكة الرقمية مع القطاع الخاص. وتشمل المبادرة:

- **الإطار الوطني للكفاءات الرقمية:** توحيد المسارات المهنية والقيادية والتخصصية ومواءمتها مع متطلبات التحويل الرقمي.
- **تمكين الكفاءات الرقمية الحكومية:** تطوير قدرات عملية وبناء قاعدة وطنية من الخبرات.
- **نخبة القيادات الرقمية الحكومية:** توحيد أدوار القيادات الرقمية وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات.
- **الشراكة الرقمية مع القطاع الخاص:** تمكين الشركات المحلية من المشاركة في تنفيذ مشاريع التحويل وبناء شراكات مستدامة.
- **منصة المعرفة الحكومية الرقمية:** توثيق الأدلة والإجراءات والنماذج التشغيلية وضمان استمرارية المعرفة.
- **مجتمع التحويل الرقمي الحكومي:** بناء شبكات مهنية وتبادل الخبرات والممارسات بين قادة التحويل الرقمي.

7- الحوكمة الرقمية

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة حوكمة رقمية متكاملة تنظم التحويل الرقمي الحكومي وتوجهه وفق إطار مرجعي وطني موحد للمبادئ والمعايير والمتطلبات. وتربط الحوكمة بمختلف مراحل التحويل من خلال إدارة التغيير وقياس التبنّي، وتقييم الأثر الرقمي للتشريعات، وتطوير أطر مرجعية للتعاقدات والتمويل، وتعزيز القيمة المحلية، وتوفير الدعم الاستشاري للجهات. وتشمل المبادرة:

- **الإطار المرجعي الوطني للحوكمة الرقمية:** تحديد المبادئ والمتطلبات وتحسين التنسيق المؤسسي للتحويل الرقمي.
- **تفعيل إدارة التغيير للتحويل الرقمي الحكومي:** تطبيق منهجيات وخطط وأدوات لرفع تبني التحويل الرقمي.
- **معيّار تقييم الأثر الرقمي:** تقييم أثر التشريعات واللوائح على البيانات والتكامل وتجربة المستخدم.
- **الإطار الوطني للتعاقدات الرقمية الحكومية:** تطوير نماذج تعاقدية وتمويلية مرجعية للمشاريع الرقمية.
- **تعزيز القيمة المحلية الرقمية:** توسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحتوى المحلي في مشاريع التحويل.
- **الدعم الاستشاري للتحويل الرقمي الحكومي:** دعم الجهات في تصميم وتنفيذ المشاريع الرقمية بكفاءة ومواءمة وطنية.

المسار الثاني: القيادة الرقمية

8- مراكز التحول الرقمي بالمحافظات

تهدف المبادرة إلى تأسيس مراكز تحول رقمي لامركزية في جميع محافظات سلطنة عمان، متكاملة مع المنصات الوطنية، لتمكين المجتمعات المحلية من قيادة التحول وفق خصوصية كل محافظة ومقوماتها الاقتصادية والتنموية. وتعمل على تحديد السمات أو التخصصات الرقمية للمحافظات وربطها بفرص التنمية المحلية، إلى جانب دعم رقمنة القطاعات الحيوية وتنمية المهارات والشركات الناشئة وتعزيز الشمولية الرقمية. وتشمل المبادرة:

- **السمات الرقمية للمحافظات:** تطوير إطار ومنهجية لتحديد الميزة أو التخصص الرقمي لكل محافظة وفق مقوماتها الاقتصادية والتنموية.

9- التحول الرقمي القطاعي

تهدف المبادرة إلى تمكين وتسريع التحول الرقمي في القطاعات الحيوية من خلال رفع مستوى النضج الرقمي وتطوير القدرات التقنية وأتمتة العمليات وتبني التقنيات المتقدمة. وتغطي دورة متكاملة تبدأ بتخطيط التحول وتحديد النطاقات والمخرجات، ثم تقديم الدعم الفني والاستشاري لتنفيذ المبادرات وتقييم جدواها وأثرها، وصولاً إلى قياس النضج والأداء بصورة دورية. وتشمل المبادرة:

- **تخطيط التحول الرقمي القطاعي:** إعداد خرائط طريق قطاعية متوائمة مع خارطة طريق التحول الرقمي الوطني.
- **دعم تنفيذ المبادرات الرقمية القطاعية:** تقديم الدعم الفني والاستشاري وتحليل الجدوى لتعزيز جودة وسرعة التنفيذ.
- **تقييم نضج التحول الرقمي القطاعي:** قياس النضج والأداء بصورة دورية وتحديد الفجوات وتحديث الأولويات.

المسار الثالث: الابتكار الرقمي

يركز هذا المسار على ترسيخ ثقافة الابتكار الرقمي كمنهج مؤسسي مستدام؛ من خلال تشجيع التجريب وتبني التقنيات الناشئة، وتطوير الحلول الرقمية المبتكرة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لدعم تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية.

10- الابتكار الرقمي الحكومي

تهدف المبادرة إلى ترسيخ الابتكار الرقمي كمنهج مؤسسي في تطوير الخدمات والعمليات الحكومية، من خلال تمكين الجهات من تحويل الأفكار إلى مشاريع ومنتجات رقمية قابلة للتطبيق واختبارها قبل التوسع. كما توفر إطارا وطنيا للمنهجيات والأدوات، وتعزز الابتكار القائم على البيانات والمستخدم، وتضع حوكمة ومعايير للمنصات الحكومية المطورة داخليا وإعادة استخدام الحلول الناجحة. وتشمل المبادرة:

- **مسرعة الابتكار الحكومي:** تحويل الأفكار إلى مشاريع رقمية قابلة للتطبيق واختبارها ضمن بيئات تجريبية.
- **إطار الابتكار الرقمي الحكومي:** توحيد المنهجيات والأدوات ونشر ثقافة الابتكار القائم على البيانات والمستخدم.
- **منصات GovOm:** حوكمة المنصات المطورة داخليا وتوحيد معاييرها التقنية وإتاحة إعادة استخدام الحلول الناجحة.

11- الإجابة الرقمية في القطاع الحكومي

تهدف المبادرة إلى تعزيز الإجابة والتحسين المستمر في التحول الرقمي الحكومي من خلال قياس النضج الرقمي وتقييم أداء الجهات بصورة دورية وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين. كما تحفز الجهات على تبني أفضل الممارسات وإبراز النماذج الناجحة وتعزيز التنافس الإيجابي. وتشمل المبادرة:

- **جائزة الإجابة الرقمية:** تحفيز الجهات على تبني أفضل الممارسات وإبراز النماذج الريادية.
- **منظومة قياس النضج الرقمي الحكومي:** قياس مستويات النضج وتحديد فرص التحسين ودعم التطوير المستمر.

المسار الرابع: التنافسية الرقمية

يركز هذا المسار على تعزيز المكانة الدولية لسلطنة عمان في التحول الرقمي عبر موازنة الأداء الوطني مع المؤشرات والتصنيفات العالمية، وإبراز الإنجازات الوطنية وتعزيز الحضور الدولي؛ بما يدعم التنافسية الرقمية ويعزز جاذبية الاستثمار والشراكات في الاقتصاد الرقمي.

12- تعزيز التنافسية والسمعة الرقمية

تهدف المبادرة إلى تطوير إطار وطني متكامل لقياس أداء الحكومة الرقمية في سلطنة عمان ومواءمته مع المؤشرات والتصنيفات الدولية، وتحويل نتائج القياس إلى خطط تحسين قابلة للتنفيذ والمتابعة. وتشمل تطوير نموذج وطني للتنافسية الرقمية وتقارير دورية للجهازية، ومتابعة خطط تحسين الأداء، إلى جانب بناء استراتيجية للسمعة الرقمية تبرز الإنجازات وقصص النجاح الوطنية وتعزز الحضور الدولي. وتشمل المبادرة:

النموذج الوطني لقياس التنافسية الرقمية: قياس الأداء وفق المؤشرات الدولية وإصدار تقارير دورية للجهازية والتحسين.

تنافسية عمان الرقمية: تطوير خطط تحسين قابلة للقياس ومتابعة تنفيذها ونتائجها.

استراتيجية التنافسية والسمعة الرقمية الدولية: إبراز إنجازات سلطنة عمان وبناء الحضور والشراكات الدولية.



أولويات ومراحل التنفيذ

تمتد خارطة طريق برنامج التحول الرقمي الوطني خلال (2026-2030) عبر أربع مراحل مترابطة تضمن الانتقال الممنهج من التخطيط إلى التنفيذ والتوسع، وصولاً إلى تعظيم الأثر والاستعداد للمرحلة اللاحقة. وتبدأ بمرحلة التخطيط الاستراتيجي حتى منتصف عام 2026، التي تركز على استكمال تخطيط المبادرات الجديدة وإعادة مواءمة نطاق المبادرات القائمة مع مستهدفات المرحلة الثانية، مع مراعاة اختلاف مستويات الجاهزية والنضج بين المبادرات.

وتليها مرحلة التنفيذ خلال الفترة (2026-2029)، التي تشهد إطلاق المبادرات والمشروعات ذات الأولوية، وتفعيل المنصات والحلول الرقمية، ومتابعة الأداء وقياس النتائج. وتنطلق بعض المبادرات مباشرة في التنفيذ منذ عام 2026 استناداً إلى جاهزيتها وما تحقق في المرحلة الأولى، في حين تبدأ المبادرات الجديدة بعد استكمال تخطيطها، بما يتيح تنفيذ المبادرات في مسارات متوازية ومتكاملة وفق طبيعة كل مبادرة وجاهزيتها، ودون اشتراط اكتمال إحداها لبدء الأخرى.

وتحظى مبادرة التحول الرقمي القطاعي بأولوية مبكرة في التنفيذ، بعد استكمال تخطيطها في عام 2025، ليمتد تنفيذها وتوسعها خلال فترة الخارطة وفق جاهزية القطاعات المستهدفة. ويعكس ذلك توجه البرنامج نحو توسيع أثر التحول الرقمي من نطاق الحكومة الرقمية إلى تمكين القطاعات ذات الأولوية وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول الرقمي.

ومع تقدم التنفيذ ونضج المبادرات، تنتقل الخارطة إلى مرحلة التوسع المرحلي خلال عامي (2029-2030)، التي تركز على تعميم الحلول والتجارب الناجحة، وتعزيز التكامل بين الجهات، وتوسيع نطاق الاستفادة من المنصات والبيانات والممكنات الرقمية لتشمل القطاعات والمحافظات والمجتمع. ويستند هذا التوسع إلى التكامل بين المبادرات، بحيث تدعم ممكنات البيانات والمنصات والحوكمة والقدرات تطوير الخدمات والحلول الجديدة، فيما تسهم نتائج التطبيق وقياس تجربة المستفيد في التحسين المستمر لهذه الممكنات.

وتختتم الخارطة في عام 2030 بمرحلة التحول للمرحلة اللاحقة، التي تركز على تعظيم الأثر المتحقق، وترسيخ استدامة المبادرات والحلول الناجحة، ورفع جاهزية المنظومة الرقمية للمرحلة التالية من التطور. وبذلك، تحقق خارطة الطريق تدرجاً منظماً يجمع بين استدامة ما تحقق، وتسريع تنفيذ الأولويات، وتوسيع نطاق الحلول الناجحة، وتعظيم أثر التحول الرقمي على الحكومة والقطاعات والمجتمع، تمهيداً لمرحلة أكثر نضجاً وتكاملاً في مسيرة التحول الرقمي الوطني.

المرحلة الرابعة
التوسع المرحلي
(2028-2030)

المرحلة الثانية
التنفيذ (حزمة 1)
(2026-2030)

المرحلة الخامسة
التحول للمرحلة اللاحقة
(2030)

المرحلة الثالثة
التنفيذ (حزمة 2)
(2027-2030)

المرحلة الأولى
التخطيط الاستراتيجي
(حتى منتصف 2026)

05

مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

تعكس مستهدفات برنامج التحول الرقمي الوطني للمرحلة الثانية الانتقال من بناء الممكّنات الرقمية وتوسيع نطاق الرقمنة إلى تحقيق نتائج أكثر نضجا واتساعا على مستوى الحكومة والقطاعات الاقتصادية. وتترجم هذه المستهدفات الطموح الاستراتيجي إلى نتائج قابلة للقياس، بما يتيح متابعة تقدم التحول من حيث جودته وفاعليته والقيمة المتحققة منه، ويؤسس لمسار أكثر تكاملا يربط التنفيذ بالنتائج المستهدفة.

وتتمثل المستهدفات الرئيسية في:

1- رفع نسبة رقمنة الخدمات الحكومية ذات الأولوية

التوسع في رقمنة الخدمات الحكومية ذات الأولوية وصولا إلى تغطية الغالبية العظمى منها، مع تعزيز تكاملها وأتمتتها وسهولة الوصول إليها.

2- زيادة عدد الخدمات المتكاملة المتاحة عبر البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية

توسيع نطاق الخدمات المقدمة ضمن مراحل ومسارات مترابطة يمر بها الإنسان من البداية إلى النهاية، بما يحسن تجربة المستفيد، ويقلل تكرار الإجراءات والحاجة إلى التعامل مع جهات وقنوات متعددة، ويرسخ مفهوم الحكومة الواحدة.

3- رفع نسبة النضج الرقمي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المستهدفة

تحقيق مستوى متقدم من النضج الرقمي في قطاعات النقل واللوجستيات، والمعادن والطاقة، والإنتاج الغذائي بما يشمل الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، والصناعات التحويلية، والسياحة، بما يعزز تبني التقنيات والحلول الرقمية ويرفع كفاءة هذه القطاعات وإنتاجيتها وتنافسيتها.

4- رفع نسبة رضا المستخدمين عن الخدمات الرقمية الحكومية

المحافظة على مستوى مرتفع من رضا المستخدمين مع التحسين المستمر في جودة الخدمات وتكاملها وسهولة استخدامها وموثوقيتها، بما يعكس تطور تجربة المستفيد وثقته في الخدمات الرقمية الحكومية.

مستهدفات البرنامج

وإلى جانب المستهدفات الرئيسية، يعتمد البرنامج منظومة أكثر تفصيلا تضم 37 مؤشرا فرعيا موزعة على مساراته الأربعة، توسع نطاق القياس ليشمل جودة التجربة الرقمية وتكامل الخدمات، والجاهزية المؤسسية والقدرات والقيادة الرقمية، والابتكار والكفاءة، والتنافسية والقيمة المتحققة من التحول. وبذلك، تكمل هذه المؤشرات المستهدفات الرئيسية وتوفر رؤية أشمل لتقدم البرنامج وجودة التحول ونضجه. ويرتبط بهذه المستهدفات مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية، بوصفه مؤشرا عاما لملاحظة التقدم والتطوير في منظومة الحكومة الرقمية، وليس مقياسا مباشرا لأداء برنامج التحول الرقمي الوطني.

ولا يقتصر البرنامج على متابعة المستهدفات والمؤشرات وإنجاز المبادرات، بل يعتمد إطارا منهجيا لقياس القيمة الرقمية المضافة وحوكمتها، يربط الأداء التنفيذي بالقيمة المتحققة عبر ثلاثة مستويات متسلسلة: المخرجات، وهي ما يتم إنجازه وتسليمه مباشرة من المبادرات والمشاريع؛ والنتائج، وهي التحسينات والتغيرات المباشرة الناتجة عن هذه المخرجات؛ والأثر، وهو القيمة طويلة المدى المتحققة على مستوى الحكومة والمجتمع والاقتصاد. وبذلك، تنتقل منظومة القياس من متابعة الإنجاز إلى التحقق من النتائج، ثم قياس الأثر الوطني الناتج، بما يعزز حوكمة الأداء ويدعم اتخاذ القرار والتحسين المستمر.

الأثر الاقتصادي المتوقع للبرنامج حتى عام 2030

يتوقع أن يحقق برنامج التحول الرقمي الوطني أثرا اقتصاديا مباشرا من خلال رفع كفاءة العمليات والخدمات الحكومية، وتحسين الإنتاجية، وترشيد استخدام الموارد والإنفاق. ويسهم تبسيط الإجراءات وتكامل الخدمات والأنظمة والبيانات في تقليل الوقت والجهد والازدواجية المرتبطة بالمعاملات، بما يخفض الأعباء التشغيلية والإجرائية على الحكومة وقطاع الأعمال، ويعزز القيمة المتحققة من الاستثمار في التحول الرقمي.

ولا يقتصر أثر البرنامج على النتائج المباشرة لمبادراته، بل يمتد من خلال طبيعته التمكينية وتكامله مع بقية البرامج التنفيذية ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي إلى تحقيق قيمة وطنية أوسع وأكثر استدامة. ويسهم توسيع استخدام البيانات والممكنات الرقمية في تعظيم هذه القيمة عبر الحكومة والقطاعات الاقتصادية والمجتمع، بما يعزز دور التحول الرقمي كممكن للإنتاجية والتنافسية والاستثمار وتنمية القيمة الاقتصادية الوطنية في سلطنة عمان حتى عام 2030.

ويسهم البرنامج كذلك في تنمية الاقتصاد الرقمي الوطني من خلال تحفيز الابتكار وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وتوطين التقنيات والحلول الرقمية ونقل المعرفة. ويرتبط بذلك تنمية الكفاءات الوطنية وتوليد فرص عمل رقمية نوعية، وتعزيز القدرة المحلية على تطوير الحلول وتشغيلها واستدامتها، بما يدعم القيمة المحلية والسيادة الرقمية، ويهيئ الحلول الوطنية القابلة للتوسع لفرص أوسع في الأسواق الخارجية.

ويمتد هذا الأثر إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية المستهدفة، حيث يسهم رفع نضجها الرقمي وتبنيها للتقنيات والحلول الرقمية في تحسين إنتاجيتها وتنافسيتها وتعظيم القيمة الاقتصادية الناتجة عن تحولها. كما يدعم البرنامج تطوير بيئة أعمال أكثر كفاءة وجاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي، ويوسع فرص الشراكة والطلب على الحلول والخدمات الرقمية، بما يوسع نطاق الأثر الاقتصادي للتحول خارج الحكومة.

06

نافذة الاستثمار والشراكة

نافذة الاستثمار والشراكة

يمثل برنامج التحول الرقمي الوطني خلال (2026-2030) منصة لتعزيز الاستثمار والشراكة في منظومة الاقتصاد الرقمي، من خلال إتاحة فرص لتطوير وتشغيل المنصات والحلول الرقمية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والأتمتة، ودعم الابتكار والشركات الناشئة، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية وأكاديمية. كما يتيح البرنامج للقطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركاء المتخصصين المشاركة في تطوير وتنفيذ المبادرات، وبناء القدرات ونقل المعرفة، بما يساهم في تحقيق مستهدفات التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الرقمي.

مجالات الاستثمار والشراكة

تتيح مبادرات برنامج التحول الرقمي الوطني خلال الفترة (2026-2030) نطاقاً متنوعاً من فرص الاستثمار والشراكة، يمتد من تطوير وتشغيل الخدمات والمنصات الرقمية إلى الذكاء الاصطناعي والبيانات والتحولات القطاعية، وصولاً إلى بناء القدرات والابتكار والتنافسية الرقمية. وتتعدد نماذج المشاركة بحسب طبيعة المبادرة لتشمل التطوير والتنفيذ والتشغيل، وتقديم الحلول والخدمات المتخصصة، وبناء القدرات ونقل المعرفة، والبحث والابتكار، بما يعزز مشاركة القطاع الخاص والشركات الناشئة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في تحقيق مستهدفات التحول الرقمي الوطني.

1 الخدمات الحكومية وتجربة المستفيد

إعادة هندسة وتبسيط الإجراءات ورحلات الحياة، تصميم وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة، تطوير القنوات الموحدة لتقديم الخدمات، تطوير حلول إدارة تجربة المستفيد وقياس الرضا، توظيف الأتمتة في الإجراءات والخدمات، تطوير وتشغيل المكونات والخدمات المرتبطة بالبوابة الموحدة للخدمات الحكومية.

الجهات المستهدفة



2 الذكاء الاصطناعي والبيانات والحكومة التنبؤية

تطوير حالات استخدام للذكاء الاصطناعي في الخدمات والعمليات الحكومية، بناء النماذج التنبؤية والتحليلات المتقدمة لدعم التخطيط وصنع القرار، تطوير الخدمات الاستباقية والمساعدات الرقمية الذكية، أتمتة العمليات بالذكاء الاصطناعي، تطوير حلول إدارة البيانات والاستفادة منها في تحسين الخدمات والأداء الحكومي.

الجهات المستهدفة



الجهات الحكومية



المؤسسات
الأكاديمية والبحثية



المستثمرون والصناديق
الاستثمارية



الشركات الناشئة
ورواد الأعمال



الشركات التقنية
ومزودو الحلول



الخبراء والشركاء
الدوليون



شركات القطاعات
الاقتصادية ذات الأولوية



شركات التحول الرقمي
والاستشارات



مجالات الاستثمار والشراكة

3 المنصات الحكومية والتكامل الرقمي

تطوير وتحديث وتشغيل المنصات الرقمية الحكومية، تكامل الأنظمة والخدمات بين المؤسسات، تطوير واجهات الربط والتشغيل البيئي وتبادل البيانات، توحيد المكونات والحلول الرقمية المشتركة وتقليل ازدواجية الأنظمة، تطوير نماذج تشغيل واستدامة للمنصات والأصول الرقمية المشتركة.

الجهات المستهدفة



4 التحول الرقمي للقطاعات والمحافظات

تصميم وتنفيذ برامج التحول الرقمي للقطاعات ذات الأولوية، تطوير حلول ومنصات رقمية قطاعية، رقمنة سلاسل القيمة والعمليات ذات الأثر الاقتصادي، تطوير حلول رقمية تلبي احتياجات المحافظات، دعم مراكز التحول الرقمي بالمحافظات، تطوير نماذج وشراكات قابلة للتوسع بين الحكومة والقطاع الخاص في القطاعات والمناطق المستهدفة.

الجهات المستهدفة



5 الكفاءات والحوكمة والإجادة الرقمية

تصميم وتنفيذ برامج متخصصة لبناء المهارات والقيادات الرقمية، نقل المعرفة وتطوير الكفاءات في المجالات التقنية الناشئة، تطوير أطر وسياسات ومعايير الحوكمة الرقمية، بناء أدوات قياس النضج والأداء والإجادة الرقمية، تطوير حلول المتابعة وقياس الأثر والتحسين المستمر، دعم إدارة التغيير المؤسسي المصاحب للتحول الرقمي.

الجهات المستهدفة



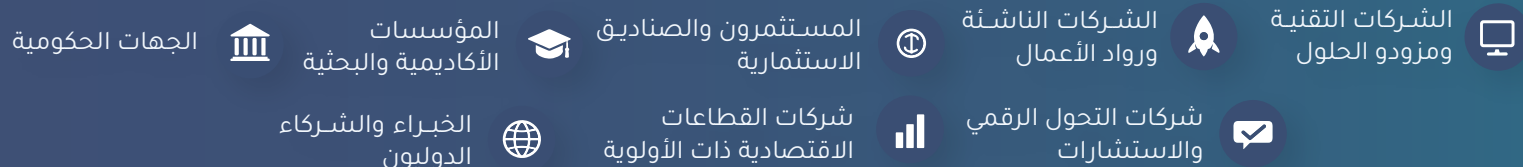
6 الابتكار والتنافسية والسمعة الرقمية

إنشاء وتشغيل مختبرات وبرامج الابتكار الرقمي الحكومي، تطوير واختبار النماذج الأولية والحلول المبتكرة، إتاحة فرص للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير حلول للتحديات الحكومية، بناء شراكات بحثية وأكاديمية في التقنيات الناشئة، تطوير أدوات ومؤشرات لقياس التنافسية الرقمية والمقارنات المرجعية، دعم المبادرات التي تعزز حضور سلطنة عُمان وسمعتها الرقمية إقليمياً وعالمياً.

الجهات المستهدفة



ويعكس هذا التصنيف تنوع الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها الشركاء في تنفيذ برنامج التحول الرقمي الوطني، واختلاف نماذج المشاركة بحسب طبيعة كل جهة وقدراتها واهتماماتها. كما يساعد على توجيه المستثمرين والشركات والمؤسسات والجهات المعنية نحو مجالات المشاركة الأكثر ملاءمة لها، وربط التمويل والخبرات والمعرفة والقدرات التقنية بالاحتياجات الفعلية لمبادرات البرنامج. ويعزز هذا النهج بناء شراكات أكثر تكاملاً واستدامة، بما يدعم تنفيذ المبادرات وتوسيع أثرها على الحكومة والقطاعات الاقتصادية والمحافظات، ويسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج.



مسار المشاركة والتواصل

يتيح البرنامج للقطاع الخاص والمستثمرين والشركات الناشئة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركاء المتخصصين التعرف على توجهات البرنامج ومشاريعه ومبادراته ومجالات الاستثمار والشراكة المرتبطة بها، واستكشاف فرص المساهمة المحتملة وفق طبيعة كل مجال واحتياجاته. ويمكن للجهات المهتمة التعرف على مجالات المشاركة من خلال:

المشاركة في الفعاليات

حضور الفعاليات واللقاءات المتخصصة للتعرف على أولويات التحول الرقمي، وتبادل المعرفة، وبحث مجالات التعاون.

إبداء الاهتمام

التواصل مع فريق البرنامج للتعريف بالخبرات والقدرات والحلول ذات الصلة، واستكشاف مجالات التعاون الممكنة.

متابعة المناقصات

الاطلاع على المشاريع والمناقصات والفرص التي يتم الإعلان عنها رسمياً، وفق المتطلبات والإجراءات المحددة لكل منها.

الاطلاع والمتابعة

متابعة الصفحة الإلكترونية للبرنامج والقنوات الرسمية للتعرف على المشاريع والمبادرات والتوجهات ومجالات المشاركة.

ويعد إبداء الاهتمام أو التواصل مع البرنامج خطوة استكشافية غير ملزمة لأي من الأطراف، ولا يمثل تأهيلاً أو اعتماداً أو التزاماً بإسناد أعمال أو الدخول في علاقة تعاقدية. وتتم دراسة مجالات التعاون المحتملة وفق احتياجات المشاريع والمبادرات الحكومية وأولوياتها ومدى ملائمة الحلول والقدرات المقدمة. وفي حال وجود فرصة مناسبة للتنفيذ أو التعاقد، يتم التعامل معها من خلال القنوات والإجراءات الرسمية المعتمدة لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح والإجراءات المنظمة للمشتريات والتعاقدات والمنافسات الحكومية.

وتمثل نافذة الاستثمار والشراكة قناة للتعريف بالمجالات المتاحة، وتسهيل التواصل، واستكشاف فرص التعاون، دون أن تحل محل إجراءات الطرح والتأهيل والتقييم والتعاقد والاعتماد الرسمية، أو أن يترتب على التواصل من خلالها أي التزام تعاقدى أو مالي.

امسح الرمز



البريد الإلكتروني

egov@mtcit.gov.om

صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

<http://mtcit.gov.om/ar/programs/ndep>